

## النَّسَبُ (١)

(١) تعريفه: اسم زيد في آخره ياء مشددة مكسور ما قبلها للدلالة على نسبه إلى شيء آخر، نحو: تميم: تميمي، أسد: أسدي.

صياغة النسب:

النسبة إلى ما آخره تاء تأنيث: يكون بحذف تاء التأنيث، نحو: فاطمة: فاطمي، فاكهة: فاكهي.

قال ابن يعيش: إذا نسبت إلى اسم في آخره تاء التأنيث حذفته، لا يجوز غير ذلك.

النسبة إلى فعيلة: إذا كانت:

- صحيحة العين، ولم تكن عينها ولامها من جنس حرف واحد، حذف التاء وقلبت كسرة العين فتحة، نحو: حنيفة: حنفي، صحيفة: صحفي.

- معتلة العين، نحو: طويلة، أو كانت عينها ولامها من جنس حرف واحد، نحو: جليلة، بقيت على حالها، نحو: طويلي، جليلي.

النسب إلى فعيلة: إذا كانت:

- غير مضعفة العين (أي: لم تكن عينها ولامها من جنس حرف واحد)، حُذفت ياءها وتاء تأنيثها، نحو: جهينة: جهني، عيينة: عيني، قويممة: قومي.

- مضعفة العين (أي كانت: عينها ولامها من جنس حرف واحد)، لا يحذف منها شيء، نحو: هريرة: هريري، مئيلة: مئيلي.

النسبة إلى المحذوف منه لأمه: تكون بردها وفتح ثانيه، نحو:

أب (> أبؤ): أبوي، سنة (> سنوة): سنوي، شفة (> شفهة، شفوة): شفهي، شفوي.

النسبة إلى الثلاثي المكسور الوسط: تكون بفتح وسطه، نحو: ملك: ملكي، دئل (ابن آوى): دؤلي.

النسبة إلى المثني والجمع السالم: يكون بردهما إلى المفرد، نحو: نهرين: نهر، معلمون: معلمي، فاطمات: فاطمي.

النسبة إلى جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجمعي:

- جمع التكسير ينسب إليه من مفردة أو من لفظه، نحو: طلاب: طالبي، طلابي، دؤل: دؤلي أو دؤلي.

- اسم الجمع واسم الجنس الجمعي ينسب إليهما بدون تغيير في لفظيهما، نحو: قوم: قومي، عرب: عربي.

النسبة إلى العلم المركب:

- المركب الإسنادي أو المزجي: ينسبان إلى الجزء الأول ويُحذف منهما الجزء الثاني، نحو: تأبط شراً: تأبطي، بعلبك: بعلي، وقد شدَّ حضرموت: حضرمي.

- المركب الإضافي: إن كان كنية نسب إلى ثانيه، نحو: أبو بكر: بكري، وإن لم يكن كنية نسب إلى ما ليس فيه ليس، نحو: عبد المطلب: مطلي، امرؤ القيس: امرئي.

هذا الباب يسمى باب النسب وباب الإضافة، وقد سماه سيبويه بالتسميتين قوله:

٨٥٦- يَاءُ كَيْأَ الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

يعني: أنه إذا أريد أن ينسب اسم إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها، وفهم منه ثلاث تغييرات: زيادة الياء، وكسر ما قبلها، وانتقال الإعراب إليها، وفهم ذلك من تشبيه ياء الكرسي فإنها حرف إعراب، وفهم منه أن ياء الكرسي ليست للنسب لتشبيهه ياء النسب بها.

و(ياء) مفعول بـ (زادوا) والواو في (زادوا) عاد على العرب، و(كيا) في موضع الصفة لياء، و(كل) مبتدأ، و(ما) موصولة، و(تليه) صلتها والضمير العائد على الموصول الهاء في قلبه، وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء، و(كسره) جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر (كل) الضمير في (كسره) عائد على الحرف الذي تليه الياء. ثم اعلم أن هذه التغييرات الثلاث التي ذكرها هذا في البيت مطردة في جميع الأشياء المنسوبة وقد يضاف إليها في بعض الأسماء تغييرات أخر وقد أشار إلى بعضها بقوله:

٨٥٧- وَمَثَلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذَفُ وَتَأْنِيثُ أَوْ مَدَّتُّهُ لَا تُثْبِتَا

يعني: أن آخر المنسوب إذا كان ياءه مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب، وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع: ما

النسبة إلى الممدود: إذا كانت همزته:

- للتأنيث: قلبت واواً، نحو: بيضاء: بيضاويّ، صحراء: صحراوي.
- أصلية: بقيت على حالها، نحو: قراء: قرائي، وضاء: وضاءي.
- مبدلة من واو، نحو: كساء (> كسو)، أو ياء، نحو: جزاء (جزى)، أو كانت مزيد، نحو: حرباء، جاز إبقاؤها أو قلبها واواً، نحو: كسائي/كساوي، جزائي/جزاوي، حربائي/حرباوي.

النسبة إلى المقصور: إذا كانت ألفه:

- الثالثة، قلبت واواً، نحو: عصا: عصويّ، فتى: فتويّ.
- رابعة في كلمة ساكن ثاني حروفها، جاز حذفها، أو قلبها واواً، نحو: مسعى: مسعيّ أو مسعويّ، ويجوز زيادة ألف بعد الواو، نحو: مسعاوي.
- متجاوزة أربعة أحرف نحو: مصطفى، أو كانت رابعة في كلمة حرفها الثاني متحرك، نحو: بردى، كندا، حذفت، نحو: مصطفى، بردي، كنديّ.

النسبة إلى المنقوص: إذا كانت ياءه:

- الثالثة، وجب قلبها واواً وفتح ما قبل الياء المحذوفة، نحو: شجي: شجويّ، عدي: عدويّ.
- رابعة، جاز حذفها أو قلبها واواً، نحو: القاضي: قاضي/فاضويّ.
- خامسة، وجب حذفها، نحو: المهدي: المهديّ.

كانت فيه الياء للنسب كبصرى فتقول في النسب إليه بصرى، وما كانت فيه الياء لغير النسب نحو كرسي فتول في النسب إليه كرسي، وما كان أصله واو أو ياء نحو مرمى أصله مرموي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب إليه مرمى، وفي هذا الأخير وجه آخر سينبه عليه بعد وإنما حذف الياء في جميع ذلك كراهية اجتماع أربع ياءات. وكذلك أيضاً تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب إلى فاطمة فاطمي، وإنما حذف التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثاً، نحو مكتبة، وأما ألف التأنيث المقصورة، فإن كانت خامسة فصاعداً وجب حذفها للنسب نحو قرقرى وحثيثي في حثيثي، وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله:

٨٥٨- وَإِنْ تَكُنْ تَرْبُعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنٌ

يعني: أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيها الحذف والقلب واوا نحو حبلى فتقول فيه حبلى وحبلوي، وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق أو رابعة في اسم ثانية متحرك نحو حمزي وجب حذفها لدخولها لدخولها في الضابط الأول ولم يتعرض للراجع من الوجهين، قيل: والحذف أحسن.

و(مثله) مفعول بـ (احذف) والهاء فيه عائدة على ياء النسب، و(مما) متعلق باحذف، وما موصولة وهي واقعة على الاسم الذي حوى الياء وصلتها (حواه) والعائد على الموصول الضمير المستتر الفاعل بـ (حواه) والهاء في (حواه) عائدة على الياء ويجوز أن تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير المستتر في حواه عائد على الاسم الحاوي للياء ومن على الوجه الأول للتبويض وعلى الثاني لبيان الجنس، و(تاء التأنيث أو مدته) مفعول (تثبتا).

ثم قال:

٨٥٩- لَشَبْهَهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا لَهَا وَالْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

يعني: أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو ذفرى أو منقبة عن أصل نحو مرمى جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث من قبلها واو أو حذفها فتقول ذفري ومرمي ومرموي إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف وإلى ذلك أشار بقوله: (وَالْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) فرموي أحسن من مرمي ومعنى ومعنى يعتمى يختار، وفهم من تخصيصه الألف الأصل باختيار القلب أن الألف الإلحاق بالعكس فتكون كالألف التأنيث في اختيار الحذف، والمنصوص عنه في غير هذا الكتاب أن القلب في ألف الإلحاق أجود فينبغي أن يحمل كلامه هنا على أن القلب في الأصلية أكثر من القلب في التي للإلحاق وإن كان القلب فيهما جميعاً أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية. و(الملحق) نعت (لشبهها) و(الأصلي)

معطوف على (الملحق) و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها الهاء والخبر في المحرور قبل. ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعداً فقال:

### ٨٦٠- وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزَلُ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصَ خَامِسًا عُزِلُ

يعني: أن الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب، وشمل الألف الأصلية نحو مصطفى، وألف التأنيث نحو حباري، وألف التكثير نحو قبعثري، وشمل أيضاً الألف الخامسة كالمثل السابقة، والسادسة نحو مستدعي وخليطي وقبعثري فتقول: مصطفى وحباري ومستدعي وخليطي وقبعثري بالحذف في جميع ذلك. ثم انتقل إلى باء المنقوص وبدأ بالخامسة فقال: (كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصَ خَامِسًا عُزِلُ) يعني أن ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول في معتد معتدي، وفهم من ذلك أن حذفها إذا كانت سادسة نحو مستعلي واجب أيضاً لأنه من باب أخرى لأن موجب الحذف إنما هو الثقل وهي سادسة أثقل منها خامسة. و(الألف) مفعول بأزل، و(الجائز) نعت للألف، و(أربعا) مفعول بـ (الجائز) و(يا المنقوص) مبتدأ وخبره (عزل) أي حذف، و(خامسا) حال من الضمير المستتر في (عزل).

ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال:

### ٨٦١- وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنِ

يعني: أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واوا وحذفها أحسن نحو قاض ومعط فتقول: قاضي وقاضوي ومعطي، ومعطوي، ومن قلبها واو قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

(١) قائله: هو الفرزدق، وقيل: هو لأعرابي، وقيل: لذي الرمة.

اللغة: "دراهم" ويروى: دنانير، ويروى: دنانيق.

الإعراب: "كيف" للتعجب هاهنا، وإن كان فيه معنى الاستفهام "لنا" جار ومجرور خبر مبتدأ محذوف تقديره: وكيف لنا التلذذ بالشرب "بالشرب" متعلق بالمقدر "إن" للشرط "لم" حرف نفي وحزم وقلب "يكن" مجزوم بلم وهو من كان الناقصة "لنا" جار ومجرور خبر مقدم ليكن "دراهم" اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق "عند" منصوب على الظرفية "الخانوي" مضاف إليه "ولا نقد" عطف على قوله دراهم.

الشاهد: قوله: "الخانوي" فإنه نسبة إلى الخانية تقديراً، وقلبت الياء واوا كما في النسبة إلى القاضي قاضوي.

وقال سيبويه: والوجه الخاني؛ لأنه منسوب إلى الخانة، وهي بيت الخمار.

ذكره الأشموني ٧٢٨/٣، وسيبويه ٧١/٢، وابن يعيش ١٥١/٥، والمحاسب لابن جني ١٣٤/١،

وابن الناظم.

فَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَائِيَّيِّ وَلَا نَقْدُ  
وهو منسوب إلى حانية وهو الموضع الذي يباع فيه الخمر. ثم انتقل إلى ما ثلثه ياء أو  
ألف فقال: (وَحَتْمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنِي) فشمّل قوله (ثالث) الياء والألف وهما مسويان في  
وجوب قلبهما واوا نحو عم وعموي وفتى وفتوي وإنما قلبت الألف في فتى واوا وأصلها  
الياء كراهية اجتماع والياءات. و(الحذف) مبتدأ، و(رابعاً) حال من (ياء) و(أحق) خبر  
المبتدأ، و(في البناء) متعلق بأحق، و(ختم) خبر مقدم لـ (قلب ثالث) و(يعن) أن يعرض  
وهو في موضع الصفة لثالث. ثم قال:

٨٦٢- وَأَوَّلُ ذَا القَلْبِ انْفِتَاحًا وَفَعْلٌ وَفَعْلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفَعْلٌ

يعني: أن ياء المنقوص إذا قلبت واو فتحت ما قبل الواو كما سبق في التمثيل والتحقيق  
أن الفتح سابق على القلب لأن نوح شج إذا قصد به النسب وجب قلب الكسرة فتحة  
كما في نحو نمر فيجب حينئذ قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيصير  
كفتى فتقلب الألف بعد واوا كما قلبت في فتى وكذلك أيضاً نحو قاضوي لأن نظيره تغلب  
فتفتح أيضاً ضاض قاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب، و(ذا القلب) مفعول

بـ(أول) أي صاحب القلب، و(انفتاحاً) مفعول ثان بأول.

ثم قال: (وَفَعْلٌ... وَفَعْلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفَعْلٌ) يعني أن الاسم الثلاثي المكسور العين  
يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كإبل أو مضمومها كدئل  
فتقول: نمرى وإبلى ودؤلي كراهية اجتماع الكسرة مع الياء، و(فعل) مبتدأ أو مفعول بفعل  
مضمّر يفسره (افتح) و(فعل) معطوف على (فعل) بحذف العاطف، و(افتح) خبر (فعل)  
إذا جعل مبتدأ، و(عيناً) مفعول بـ (افتح) و(منهما) متعلق بافتح، و(فعل) الأخير مبتدأ  
محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أي مثلهما في وجوب فتح العين.

ثم قال:

٨٦٣- وَقِيلَ فِي المَرْمِيِّ مَرْمِيٌّ وَأَخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ

قد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله: (ومثله مما حواه احذف) لكن فيما  
إحدى ياءيه أصلية كـ (مرمي) لغتان: الحذف وهو الكثير، والقلب وذلك مفهوم من  
البيت، وكان حقه أن يأتي بهذا البيت عقب قوله: (ومثله مما حواه احذف) كما فعل في  
الكافية لكن الأبيات التي ذكرت هنا مرتبطة بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله في أثنائها  
فتعين تأخيرها عنها. و(مرموي) مرفوع بـ (قيل) و(في المرمي) متعلق بقيل، و(مرمي)  
مرفوع بـ (اختير).

ثم اعلم أن ما آخره ياء مشددة إن تقدمها ثلاثة أحرف فصاعدا فالوجه الحذف وقد تقدم، وإن تقدمها حرفان فسيأتي، وإن تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله:

٨٦٤- وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحُ ثَانِيَهُ يَجِبُ وَأَرْدُدُهُ وَأَوًّا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ

يعني: أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت إليه لم يحذف منه شيء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدغمة في الأخيرة، فإن كان أصله واوا ورددتها فتقول في طي طووي لأنه من طويت، وإنما قلبت الياء الأخيرة واوا وهي منقلبة عن ياء كما قلبت في فتى وقد تقدم، وفهم منه أن الياء الأولى إذا كانت ياء بالأصالة بقيت على حالها فتقول في حي حيوي وإعراب البيت واضح.

ثم قال:

٨٦٥- وَعَلِمَ التَّنْبِيَةَ أَحْذَفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ

يعني: أنك إذا نسبت إلى مثني أو مجموع على حده حذفت العلامة منه ونسبت إلى واحده فتقول في النسب إلى زيد وزيدين زيدي، وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما سمي به من المثني والمجموع وتبعه المرادي وفيه نظر، والذي ينبغي أن يحمله عليه ما ذكرت، ويفهم منه أن حكم ما سمي به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثني والمجموع. و(علم) مفعول بـ (أحذف) و(للنسب) متعلق بأحذف، و(مثل) مبتدأ وخبره (وجب) و(في جمع) متعلق بوجب.

ثم قال:

٨٦٦- وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ حُذِفَ وَشَدَّ طَائِيٍّ مَقُولًا بِالْأَلْفِ

يعني: أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة، كقولك في طيب طيبي كراهية اجتماع الياءات والكسرة، وفهم من المثال أن الياء إذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو هيخ، وكان القياس على هذا في النسب إلى طيء طيبي لكن جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك نبه بقوله: (وَشَدَّ طَائِيٍّ مَقُولًا بِالْأَلْفِ) ووجه الشذوذ فيه أن أصله على مقتضى القياس طيبي بسكون الياء قلبوا الياء ألفاً، والياء إنما انقلبت ألفاً قياساً إذا كانت متحركة. و(ثالث) مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه صفة لمحذوف والتقدير: وحرف ثالث أو ياء ثالث وخبره وحذف، و(من نحو) متعلق بـ(حذف) و(طائي) فاعل بـ (شذ) و(مقولا) حال من (طائي) و(بالألف) متعلق بمقولا.

ثم قال:

٨٦٧- وَفُعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ التُّزْرِمْ وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةِ حُتِّمْ

يعني: أن ما كان على وزن (فَعِيلَة) نحو حنيفة تحذف منه تاء التأنيث ولا تجمع مع ياء النسب وتحذف أيضاً منه الياء ويفتح ما قبلها، وأن ما كان على وزنه (فَعِيلَة) بضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضاً منه التاء والياء وتبقى الفتحة التي قبل الياء فتقول في حنيفة حنفي وفي جهينة جهني. و(فَعْلِي) مبتدأ وخبره (التزم) و(في فَعِيلَة) متعلق بالتزم، وإعراب عجز البيت كصدره، و(فَعِيلَة وفَعِيلَة) غير منصرفين للعملية والتأنيث.

ثم قال:

٨٦٨- وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنْ الْمَثَالَيْنِ بِمَا التَّأُولِيًّا

يعني: أنهم ألحقوا بفعيلة وفعيلة بحذف الياء ما كان على وزن فَعِيل أو فَعِيل بغير تاء وكان معتل اللام نحو عدي وقصي فتقول فيهما عدوي وقصوي. و(ألحقوا) يعني العرب، و(معل) مفعول بـ (ألحقوا) و(عريا) في موضع النعت لـ (معل) و(من المثالين) متعلق بـ (معل)، و(بما) متعلق بألحقوا، و(ما) موصولة وصلتها (أوليا) و(التاء) مفعول ثان لـ (أوليا) والمفعول الأول ضمير مستتر في أوليا وهو العائد على (ما) وذكر في فعيلة وفعيلة من حذف يائهما إنما ذلك ما لم يكونا معتلي العين أو مضعفيها وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٦٩- وَكَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

يعني: أن ما كان معتل العين أو مضعفهما من الوزنين يتم أي لا تحذف بأوهما لثقل التضعيف والإعلال، ومثل لفعيلة بفتح الفاء ولم يمثل لفعيلة بضمها وهما سواء في وجوب التتميم، وإنما استغنى بفعيلة عن فعيلة لأن العلة موجودة فيهما، وفهم من البيتين أن ما كان على فَعِيل صحيح اللام مجردا من التاء يتم على الأصل نحو عقيل وعقيل فتقول فيهما عقيلي وعقيلي وإعراب البيت واضح.

ثم قال:

٨٧٠- وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسْبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةِ لَهُ انْتَسَبَ

يعني: أن حكم الممدود في النسب كحكمه في التثنية، فتقول في نحو حمراء حمراوي كما تقول حمراوي، وتقول في علباء وكساء وحياء علباوي وكساوي وحياوي وعلباوي وكسائي وحيائي كما تقول في التثنية وقد تقدم ذكر ذلك كله.

و(همز) مبتدأ، و(ينال) يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو في موضع الخبر، و(ما) مفعول ثان بـ (ينال) إن ضم ياؤه وفي (ينال) ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الأول وإن كان ينال بالفتح فما مفعول وهي موصولة وصلتها (كان) و(انتسب) في موضع خبر (كان) و(في تثنية) متعلق بـ (انتسب) ثم تنقل إلى النسب المركب وهو ثلاثة

أقسام مركب تركيب إسناد، و تركيب مزج، و تركيب إضافة، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

٨٧١- وَأَنْسُبُ لَصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَمًا

يعني: بالجملة المسمى بها وهو تركيب الإسناد فينسب إلى صدرها و صدر المركب تركيب مزج والمزج الخلط، فمثال الجملة برق نحره فتقول في النسب إليه يرقى، ومثال المزجي بعلبك فتقول في النسب إليه بعلي. ثم انتقل إلى الثالث وهو المركب الإضافي وهو على قسمين: قسم ينسب إلى عجزه وقسم ينسب إلى صدره، وقد أشار إلى الأول بقوله: (وَلِثَانٍ تَمَمًا).

٨٧٢- إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بَابِنِ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِيِ وَجَبُّ

فهذه ثلاثة أنواع فيها للعجز، أولها: أن يكون مبدوءاً بابين نحو ابن الزبير فتقول في النسب إليه زبيري.

وثانيها: أن يكون مبدوءاً بأب وهو الكنية نحو أبي بكر فتقول فيه بكري.  
وثالثها: أن يكون الأول تعرف بالثاني نحو غلام زيد فتقول فيه زيدي، كذا قال الشارح وفيه نظر.

الرابع: أن يخالف اللبس وسيأتي.

ثم أشار إلى الثاني وهو ما ينسب إلى صدره فقال:

٨٧٣- فِيمَا سِوَى هَذَا انْسِبْنِ لِأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّ لِبْسٌ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ

يعني: أن المضاف إذا لم يكن أحد هذه الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره نحو امرئ القيس فتقول فيه امرئي، فإن خيف ليس نسب إلى عجزه وإليه عجزه وإليه أشار بقوله: (مَا لَمْ يُخَفَّ لِبْسٌ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ) يعني أن إذا خيف اللبس نسب إلى الثاني نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الأشهل فتقول: شمسي ومنافي وأشهلي، لأنك لو نسيت إلى الصدر فقلت عبدي لالتبس فلم يدر هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الأشهل، وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثاني.

و (لصدر) متعلق بـ (انسب) و(صدر ما) معطوف و(ما) موصولة وصلتها (ركب) و(مزجاً) مصدر على حذف مضاف والتقدير: ركب تركيب مزج، و(لثان) معطوف على (صدر) و(إضافة) مفعول بتمم، و(تمم) في موضع الصفة (لثان) و(مبدوءة) نعت لإضافة و(باب) متعلق بمبدوءة (أو ما) معطوف على ثان وهي موصولة، و(التعريف) مبتدأ وخبره (وجب) (له) متعلق بوجب والجملة صلة ما، و(في) متعلق بـ (انسبن) و(ما) موصولة وصلتها (سوى) وهذا إشارة لما ذكر، ولو قال فيما سوى إشارة إلى

المواضع المذكورة لكان أحسن، و(ما) مصدرية ظرفية أي مدة عدم خوف اللبس، ثم أن الثلاثي المحذوف منه حرف إما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين، فإن حذف منه اللام فهو إما جائز الخبر وإما واجبه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٨٧٤- وَأَجْبُرُ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفٌ

٨٧٥- فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّشْيِئَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيَةٍ

يعني: أن الثلاثي المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف في التشئية وجمعي التصحيح جاز جيره وإبقاؤه على حاله، فتقول في يد وغد ودم: ويدي ويدي، وغدي وغدوي، ودمي ودموي، لأنك تقول تقول في تشئتها: يدان وغدان ودمان، وفي ثنية: ثبي وثبوي لأنك تقول في معها ثبات بغير رد.

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيَةٍ) يعني أن ما جبر في التشئية وجمعي التصحيح جبر في النسب وجوبا نحو: أب وأخ وعضة وسنة، فتقول فيها: أبوي وأخوي وعضهي أو عضوي وسنهي أو سنوي على الخلاف في لأمهما لأنك تقول في التشئية: أبوان وأخوان، وفي الجمع عضهات أو عضوات، وسنهات أو سنوات، و(يرد) متعلق بـ(اجبر) و(رد) مصدر مضاف إلى المفعول، و(ما) مفعول برد وهي موصولة وصلتها (حذف) و(منه) متعلق بحذف، و(جوازا) مصدر والظاهر أنه نعت لمصدر محذوف وهو على حذف مضاف التقدير: واجبر جبرا ذا جوازا، و(إن) شرط، و(رده) اسم (بك) و(ألف) في موضع خبرها، و(فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ) ملق بـ (ألف) و(حق مجبور) إلى آخر جملة إسمية مستأنفة.

ثم قال:

٨٧٦- وَبَآخُ أُخْتًا وَبَابِنِ بِنْتًا أَلْحَقُ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءُ

يعني أن (أختا) إذا نسبت إليها قلت أخوي كما تقول في النسب إلى أخ، وإذا نسبت إلى (بنت) قلت بنوي كما تقول في النسب إلى ابن، أما إلحاقه أختا بآخ فلا إشكال فيه، وأما إلحاقه بنتا بابن ففيه نظر لأن النسب إلى ابن يجوز فيه ابني وبنوي، فمن أين يعلم أن بنتا يقال في النسب إليها بنوي فقط؟ والعذر له في ذلك أنه إنما أحال على من قال في ابن بنوي، ولا يصح حمله على من قال ابني لعدم همزة الوصل في بنت، وهذا الذي ذكره في النسب إلى أخت و بنت هو مذهب الجمهور، وخالف يونس في ذلك وعليه نبه بقوله: (ويونس أو حذف التا) يعني أن يونس يقول في النسب إلى أخت أختي وإلى بنت بنتي، و(بأخ) متعلق بـ (ألحق) و(أختا) مفعول بألحق، و(بنتا) معطوف على (أختا) وفصل بين

حرف انعطف والمعطوف بالمرور وهو جائز خلافاً للفارسي، و(يونس) مبتدأ وصرفه ضرورة، و(أبي) في موضع الخبر، و(حذف) مفعول بأبي. ثم قال:

٨٧٧- وَضَاعِفِ الثَّانِي مَنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَا وَلَايِي

يعني: أنك إذا نسيت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثاني فتقول في لو وكى ولا مسمى بها: لووي وكيوي ولائي، وفي ذلك نظر، لأن ما يسمى به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون نسب، وقد تقم ذلك عند ذكر ما في التصغير، و(الثاني) مفعول بـ (ضعف) و(من ثنائي) في موضع الحال من الثاني، و(ثانيه) مبتدأ، و(ذولين) خبره و(لين) بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره في موضع النعت لـ (ثنائي). ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال:

٨٧٨- وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا أَلْفَا عَدَمٌ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّرْمُ

يعني: أن ما حذفت الفاء وكانت لامه ياء (كشية) ودية يجب جبره يعني رد ما حذفت منه وهو الواو وتفتح عينه فتقول: وشوي وودوي، وفي قوله: (وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّرْمُ) موافقة لمذهب سيبويه والأخفش يتركها ساكنة فيقول وشوري، وفهم منه أن المحذوف الفاء إذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو عدة فتقول فيه وعدي، وفهم منه أيضاً أن المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكونه عنه نحو مذ مسمى بها فإن أصلها منه وإن يكن شرط. و(ما) اسم (يكن) وهي موصولة وصلتها (عدم) و(ألفا) مفعول بعدم، و(كشية) خبر يكن و(ألفا) جواب الشرط وخبره مبتدأ، و(فتح عينه) معطوف عليه، و(التزم) في موضع الخبر عنهما وكان حقه أن يقول التزما لكن أفرد على معنى ما ذكر. ثم قال:

٨٧٩- وَالْوَّاحِدَ إِذْ كُرَّ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ مَا لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

يعني: أنك إذا نسبت إلى جمع باق على جمعيته ولم يشابه في الوضع المفرد جيء بواحد ونسب إليه، كقولك في النسب إلى فرائض فرضي، وفهم من قوله: (مَا لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ) أنه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل نوعين أحدهما ما أهمل واحد كعباديد، والآخر ما سمي به كأنصار فتقول فيهما عباديدي وأنصاري، و(الواحد) مفعول بـ (اذكر) و(ناسبا) حال من الضمير المستتر في (اذكر) و(للجمع) متعلق بناسبا، و(إن) شرط وحذف جوابه للدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كما تقدم ويكون بأوزان نبه عليها بقوله:

٨٨٠- وَمَعَ فَاعِلٍ وَقَعَّالٍ فِعْلٌ فِي نَسَبٍ أَعْنَى عَنِ الْيَا فِقْبَلُ

فذكر ثلاثة أوزان، الأول: (فاعل). بمعنى صاحب كذا نحو: تامر، ولابن، وكاس، أي صاحب تمر، وصاحب لبن، وصاحب كسوة. الثاني: (فعال) في الحرف غالباً نحو: حداد ويزاز، وخراز. و(فعل). بمعنى صاحب كذا نحو: طعم وليس، بمعنى ذي طعام، وذي لباس. و(مع) متعلق بـ (أغنى) و(فعل) مبتدأ وخبره (أغنى).  
ثم قال:

٨٨١- وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مَقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اِقْتَصَرًا

يعني: أن ما خالف ما قدمته من الأحكام والضوابط في النسب اقتصر على ما نقل منه أي يحفظ ولا يقاس عليه وهو كثير، ومنه قولهم في المنسوب إلى البصرة بصرى بكسر الياء، وإلى الدهر دهري بضم الدال، وإلى مرو مروزي بزيادة الزاي. و(غير) مبتدأ، و(ما) موصولة وصلتها (أسلفته) والضمير العائد على الموصول الهاء في (أسلفته) و(مقررًا) حال من الهاء، و(اقتصر) خبر عن (غير) و(على الذي) متعلق بـ (وينقل منه) صلة (الذي) والضمير العائد على الموصول الهاء في (أسلفته) و(مقررًا) حال من الهاء، و(اقتصر) خبر عن (غير) و(على الذي) متعلق بـ (اقتصر) و(وينقل منه) صلة (الذي) والضمير العائد على (الذي) الهاء في (منه).